وزير التجارة الداخلية لـ«الوطن»: واجب الحكومة خدمة المواطن ومشكلتنا مع نسبة من التجار يستغلون الحرب

محمد أحمد خبازي

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي لـ«الوطن» على هامش اجتماع اللجنة الوزارية برئاسته مع الجهات العامة في حماة الخميس الفائت، أنه لن يحصل انقطاع بالطحين والخبز مطلقاً، منوهاً بأنه لا مشكلة بتوافر مكونات صناعة الرغيف.

وأكد البرازي أن ملف التموين بدءاً من الخبز إلى الرز والقمح يتابع على أعلى المستويات بالدولة، ورغم منعكسات الحرب الإرهابية على بلدنا وتداعيات الحصار، لم تتوقف الدولة عن دعم مواطنيها، وبتوفير المواد الأساسية لهم.

وأشار إلى الدعم الذي تقدمه الدولة رغم كل الظروف، ومنه أن طن الطحين يكلف ٦٥٠ ألف ليرة وتبيعه للمخابز بـ٤٠ ألف ليرة، وربطة الخبز تكلف ٦٨٠ ليرة، وتبيعها بـ١٠٠ ليرة، ولتر المازوت يكلفها ٩٥٠–١١٠٠ ليرة وتبيعه للمواطن بـ١٨٥ ليرة، وللمخابز بـ١٣٠ ليرة، وللصناعي بـ٦٥٠ ليرة، وكيلو الواط الساعي يكلف ١٢٦ ليرة وتبيعه للمواطن بـ٨ ليرات وللصناعي بـ٤٠ ليرة.

وأكد البرازي أن ثمة عقوبات شديدة ستصدر قريباً، بحق المتاجرين بلقمة المواطن، وإذا كانت ربطة الخبز أقل من ١١٠٠ غ بالمخابز العامة والخاصة، إذ ستتضمن العقوبات حبساً فعلياً للمخالفين من ٣ أشهر وحتى ٥ سنوات أشغالاً شاقة.

البرازي كشف أن المخالفات الجسيمة زادت هذا العام بنسبة ٤٢٠ بالمئة عن العام الماضي، لذلك ركزت الوزارة رقابتها على المواد الغذائية، من دون أن تهمل غير المواد الغذائية، أو تتراخى بمراقبتها أو تتساهل بمعاقبة المخالفين فيها.

وشدد البرازي على أن مشكلة الوزارة هي مع نسبة بسيطة من التجار ضعاف النفوس المستغلين للحرب الإرهابية الممنهجة على سورية، وللظروف المعيشية الصعبة الناجمة عن الحصار الاقتصادي الظالم، الذي فرضته الدول المتآمرة على بلدنا عندما فشلت بالحرب العسكرية بتحقيق أهدافها وغاياتها، فلجأت للحرب الاقتصادية، التي ستفشل أيضاً في تحقيق أهدافها، بفضل صمود الشعب والجيش والقائد، وقدرة سورية على تحدي الصعاب.

وأكد الوزير البرازي أن من واجب الحكومة تقديم كل ما بوسعها للمواطن، وأن العام القادم هو عام انفراج.

«التموين» تضبط مخالفات جسيمة في الأسواق

ارتفاع في ضبط المتاجرة بالمواد المدعومة والمجهولة المصدر والمنتهية الصلاحية

علي محمود سليمان

.. وبيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن الوزارة كثفت من جهودها لقمع المخالفات التموينية في الأسواق من خلال وجود دوريات حماية المستهلك في كافة الأسواق بالمحافظات والتشدد في المخالفات الجسيمة والتي تلحق ضرراً بصحة المستهلك أو تهدف إلى تضليل وغش المستهلك بماهية المادة سواء كانت غذائية أو غير غذائية.

وفي معرض تقديمه لعمل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن ضبط المخالفات الجسيمة خلال الربع الثالث من العام الحالي، أمام مجلس الوزراء، أوضح البرازي بأن أغلبية المخالفات الجسيمة التي تم ضبطها كانت تتركز في ارتفاع عدد ضبوط المواد المدعومة من الدولة (المخابز والمحروقات)، بالإضافة إلى المواد مجهولة المصدر والمواد منتهية الصلاحية.

وبحسب التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه شهدت محافظة دمشق ارتفاعاً في مخالفات المواد المجهولة خلال الربع الثالث بواقع ٢٣٨ مخالفة، فيما كان عدد مخالفات المخابز ١٢١ مخالفة.

فيما شهدت محافظة ريف دمشق ارتفاعاً في ضبوط المواد مجهولة المصدر مسجلة ٤٦٣ مخالفة، خلال الربع الثالث، و١٥٢ مخالفة للمواد منتهية الصلاحية، و٢٧٧ مخالفة في المخابز.

وفي محافظة حلب كان ارتفاع المخالفات يتركز في الإتجار بالدقيق والخبز بواقع ٨٧ مخالفة، وفي ضبوط المحروقات التي سجلت ٦٨ ضبطاً يتعلق بالإتجار بالمحروقات، وفي مخالفات المخابز تم ضبط ٦٢ مخالفة.

كما أن المخالفات المرتفعة في محافظة حماة تركزت في مخالفات المواد مجهولة المصدر بواقع ٢١٧ مخالفة، وفي مخالفات الإتجار بالدقيق والخبز حيث تم تنظيم ٢١٨ مخالفة، وفي محافظة اللاذقية كانت مخالفات المخابز مرتفعة بواقع ١٢١ مخالفة، كما تم تنظيم ضبوط مرتفعة للغش في اللحوم الحمراء والبيضاء بواقع ٤٨ مخالفة.

بينما سجلت محافظة طرطوس ارتفاعاً في مخالفات المخابز بتنظيم ٢٠٩ مخالفات، وفي مخالفات المواد منتهية الصلاحية بواقع ٨٤ مخالفة، كما سجلت محافظة حمص ارتفاعاً بمخالفات المخابز بتنظيم ١٠٩ مخالفات، وفي مخالفات المحروقات بتنظيم ٦٧ مخالفة.

وبالنسبة لمحافظة درعا فكانت مخالفات المخابز هي الأعلى بـ٧٢ مخالفة، ومخالفات المواد منتهية الصلاحية بـ٣٩ مخالفة، ولم تختلف محافظة دير الزور عن باقي المحافظات بارتفاع مخالفات المخابز بتنظيم ٢٠ مخالفة.

وبالمحصلة فقد كان إجمالي مخالفات الربع الثالث ١٥٨٩٣ ضبطاً، منها ٢٢٥٩ ضبطاً لعينات مسحوبة للتحليل في المخابر، و١٣٦٣٤ ضبطاً لمخالفات تم تنظيمها بحق الفعاليات التجارية المخالفة، أي بمعدل تقريبي لـ١٧٦ ضبطاً يومياً.

وقد تم تنظيم ٥٤٣٧ ضبطاً تموينياً بحق مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار خلال الربع الثالث من العام الحالي، و٢٥٢٧ ضبطاً لمخالفات الفواتير، وتم ضبط ٥٩٦ لمخالفات مجهولة المصدر، و٥٠٥٠ لمخالفات البيع بسعر زائد، و٦٣ ضبطاً لمخالفات الامتناع عن البيع.

فيما تم تنظيم ٢٩٢ ضبطاً لمخالفات الغش والتلاعب باللحوم منها ١٣٠ ضبطاً للحوم الحمراء، و١٦٢ للحوم البيضاء، وتم تنظيم ٣٩٥ ضبطاً لمخالفات المواصفات والبيانات، و١٨٤ ضبطاً لمخالفات الغش في البضاعة.

وبالنسبة للمخالفات المتعلقة بالمواد المدعومة من الدولة فقد تم تنظيم ١٨٣٥ ضبطاً موزعة إلى ١٢٩٧ضبطاً لمخالفات الإتجار والتلاعب بالدقيق التمويني، و٥٣٨ ضبطاً لمخالفات الإتجار والتلاعب بالمحروقات.

فيما كان الإتجار بالمواد الإغاثية هو الأقل في عدد الضبوط بواقع ٢١ ضبطاً، ومخالفات المواد منتهية الصلاحية ٤٠٠ ضبط، وتم تنظيم ٤٤٠ ضبطاً لمخالفات متفرقة.

حاجة دمشق ٥٥ طلباً والمتوفر ٤٤ طلباً

نائب محافظ دمشق لـ«الوطن»: لايوجد قلة بالبنزين وإنما زادت المخصصات

محمود الصالح
ت: طارق السعدوني

أكد نائب محافظ دمشق أحمد نابلسي عن سعي المحافظة إلى تخصيص أكبر كمية متاحة من مادة المازوت لتوزيعها للتدفئة، مشيراً إلى أنه في الوقت ذاته يتم إعطاء الأولويات في تأمين حاجة المشافي والمخابز ووسائل النقل، لأنها تعتبر من ضروريات الخدمة للمواطنين.

النابلسي بين لـ«الوطن» أن الكميات التي كانت واردات محافظة دمشق من مادة المازوت خلال الأشهر الثلاثة الماضية قليلة بحيث لم يتجاوز عدد الطلبات٣٥ طلباً من مادة المازوت، والآن أصبحت الكمية ٤٤ طلباً يومياً اعتباراً من الشهر الحالي، مضيفاً: في وقت تحتاج فيه المحافظة الى٥٥–٦٠ طلباً يومياً لتغطية حاجتها لكل الفعاليات الخدمية والاقتصادية، وكذلك تأمين توزيع مازوت التدفئة، علماً أن محافظة دمشق تزود السيارات الواردة من المحافظات الأخرى، لأنه لا يمكن لأي محطة أن ترفض منح سيارة لبنزين أو مازوت وهي من محافظة أخرى ما دام معها بطاقة ذكية ولديها استحقاق وفق نظام البطاقة الذكية.

وأشار إلى أن دمشق تقوم بتزويد كل المخابز العامة والاحتياطية في ريف دمشق بمادة المازوت، من ورادات المازوت إلى دمشق، وكل ذلك يزيد العبء على مخصصات العاصمة من المحروقات، ولفت إلى أن محافظة دمشق تعمل ومن خلال لجنة المحروقات على ضبط استهلاك مادة المازوت وفقاً لما هو مخصص له وخاصة لوسائل النقل، التي لن يتم تزويد أي باص أو سرفيس لا يلتزم بتقديم خدمة النقل للمواطنين، وهذا ما قامت به المحافظة من خلال البطاقات التي وزعت على جميع وسائل النقل.

وعن سبب الازدحام الأخير على محطات البنزين بين النابلسي أنه لا يوجد قلة في المادة الآن، مضيفاً: على العكس تماماً فقد كان عدد طلبات البنزين التي تصل دمشق يومياً خلال الأشهر الثلاثة الماضية بمعدل ٥٣ طلباً يومياً، والآن ومنذ بداية الشهر الحالي زادت إلى ٥٨ طلباً، وتابع: لكن المسألة لها علاقة بالحالة النفسية للناس، فبمجرد أن يرى المواطن أن هناك رتلاً من السيارات ينتابه شعور أن المادة ستنقطع، فيقف في الدور ليأخذ مخصصاته وهكذا يزداد عدد المنتظرين ويحدث الازدحام.

نابلسي أشار إلى أنه يوجد في دمشق ١٢ محطة عامة و١٥ محطة خاصة ومحطتان لبيع بنزين الأوكتان ٩٥، مضيفاً: لكن الأكيد أن دمشق تحتاج إلى أكثر من تلك الكميات لتغطية استهلاك السيارات الزائرة لدمشق من المحافظات لأنها عاصمة ويرتادها عدد أكبر من أي محافظة، إضافة لسيارات ريف دمشق التي ترتاد العاصمة بشكل يومي، كل ذلك يزيد أعباء الطلب على المحروقات في دمشق.

وفيما يتعلق بتأمين حاجة المواطنين من مازوت التدفئة، أكد النابلسي أنه يتم الآن تزويد المواطنين بالدفعة الأولى وهي ٢٠٠ ليتر، وذلك حسب دور التسجيل، وحسب الكميات التي ترد من شركة محروقات، وختم قائلاً: لا نعمل على تأمين حاجة الناس من الدفعة الأولى فقط وإنما كذلك يتم العمل على توفير دفعة ثانية في العام القادم.

الموارد المائية: لا مانع من التحول للطاقة الشمسية لاستثمار آبار المياه... والكهرباء: ندعم هذا التحول

عبد الهادي شباط

صرح مدير عام الهيئة العامة للموارد المائية عمر كناني أن مجمل الهطلات المطرية خلال الموسم الحالي لم تصل لمرحلة التخزين والجريان وأنه متوقع حسب تقديرات المختصين بالمناخ والطقس أن يمكن هطل نحو ٢٠٠ ملم في بعض المناطق خلال المنخفض المتوقع قدومه بدءاً من يوم الإثنين القادم وهو ما يسهم في عودة جريان الكثير من القنوات المائية ورفع معدلات المخازين.

بينما حالياً معظم المناطق الساحلية والوسطى معدل الهطلات فيها حتى الآن مشابه لهطلات لنفس الفترة من العام الماضي في حين معدل الهطلات في دمشق والمناطق الجنوبية كان أفضل ومؤشر إلى ذلك عاد نبع المزيريب في درعا للتدفق بعد جفافه الفترة الماضية.

بدوره أكد مدير الموارد المائية بدمشق وريف دمشق محمود الكعر أن الموارد المائية تشجع على استخدام الطاقات البديلة وأن الموارد المائية لا تتحفظ على أي مصدر من مصادر الطاقة لاستثمار آبار المياه بشرط أن تكون مرخصة وضمن معايير ضبط الاستجرار والالتزام بالمساحات المخطط لريها أو زراعاتها.

وأن هناك الكثير من الحالات التي يتم العمل على استثمار الآبار فيها بالاعتماد على الطاقات الشمسية سواء في الآبار التي تعود لمؤسسة مياه الشرب أو الآبار التي تعود للقطاع الخاص وهناك العديد من الجمعيات الفلاحية بريف دمشق تحولت في استثمار الآبار التابعة لها نحو الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية).

وأن الأمر الوحيد الذي تتوقف عنده الموارد المائية في استثمار الآبار عبر الطاقات البديلة هو أنه في مثل هذه الحالة تنخفض التكلفة التشغيلية للمستثمر مقارنة بالتشغيل على المحروقات أو الطاقة الكهربائية وبالتالي يتجه بعض الفلاحين أو المستثمرين لتشغيل آبارهم ٢٤ ساعة وهو ما يسهم في استنزاف المخزون الجوفي للمياه إضافة إلى أن ضخ كميات كبيرة من المياه يسمح بتجاوز المساحات المخططة للزراعة.

بينما اعتبر مدير في وزارة الكهرباء أنهم يدعمون أي توجه للتحول نحو الطاقات البديلة الريحية أو الشمسية وهناك دعم وتسهيلات تقدم في هذا الاتجاه بهدف تخفيف الضغط على مصادر الطاقة التقليدية خاصة الكهرباء والمحروقات وأن بعض التجاوزات التي قد تحصل جراء الاستثمار عبر الطاقة الشمسية في مثل حالات استثمار آبار الماء يمكن تنظيمها وحلها لكن الاستثمار عبر الطاقات البديلة مفيد ويسهم في الحصول على طاقة عبر مصادر آمنة ومتجددة ونظيفة.

وجاءت هذه المتابعة من «الوطن» بعد أن حضرت اجتماعاً مؤخراً في وزارة الزراعة وصرح خلاله مسؤول في الوزارة أن هناك تشريعات لدى الموارد المائية تحد من تحول تشغيل آبار الماء على الطاقة البديلة خاصة الطاقة الشمسية، الأمر الذي يتسبب بزيادة الطلب على المحروقات والكهرباء.

السورية للتجارة تتجاوز التسعيرة وأصبحت تسيطر على ٦٠ بالمئة من سوق اللحوم في العاصمة

رئيس جمعية اللحامين: ٤٠ بالمئة من المستهلكين غير قادرين نهائياً على شراء اللحوم

عبد المنعم مسعود

بيّن رئيس جمعية اللحامين بدمشق ادموند قطيش أن السبب في ارتفاع أسعار لحوم العجول وتقاربه من أسعار لحوم خراف العواس يعود لعمليات تهريب العجل البلدي إلى لبنان، وبالمقابل تهريب عجول أجنبية إلى سورية، موضحاً أن نسب التهريب إلى الخارج أكثر منها للداخل، مبيناً أن نسبة ما يتم تهريبه لداخل البلد يصل إلى نحو ٢٠ بالمئة من عمليات الذبح اليومية.

وأشار قطيش إلى سبب آخر لتقارب السعر وهو عدم وجود تهريب للعواس في الوقت الحالي، ووجود عمليات بيع من المربين.

قطيش بين في تصريح لـ«الوطن» أن سعر كيلوغرام الخروف القائم حالياً وصل إلى ٦ آلاف ليرة وسعر الهبرة بين ١٥–١٦ ألف ليرة على حين وصل سعر كيلوغرام العجل القائم ٥٥٠٠ ليرة ويباع الهبرة الصافية بسعر ١٤ ألفاً.

ووفقاً لقطيش فإن نسبة استهلاك اللحوم الحمراء بمقارنة عمليات الذبح قبل سبع سنوات أو أكثر قد خفت لنحو الثلثين، فما يتم ذبحه حالياً من الخراف لا يتجاوز ٧٠٠ رأس وبين ٧٠ إلى ٨٠ رأس عجل وذلك في المسلخ الفني، مبيناً أن عدد الخراف التي تذبح خارج المسلخ يقارب كمية ما يتم ذبحه في المسلخ تقريباً ليصبح إجمالي ما يتم ذبحه من خراف داخل المسلخ الفني وخارجه نحو ١٢٠٠ رأس غنم وحوالى ١٠٠ رأس عجل.

وأوضح قطيش أن نسبة ٤٠ بالمئة من المستهلكين أصبحت غير قادرة نهائياً على شراء اللحوم على حين لا يزال بين ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة منهم قادرين جزئياً على شرائها ولكن بكميات قليلة وعلى فترات متباعدة، مؤكداً أن من يستطيعون شراء اللحوم هم النسبة الباقية التي تختلف داخلها نسبة الاستهلاك وفقاً لإمكاناتها المادية أيضاً.

ورأى قطيش أن الحلول من أجل تخفيض أسعار اللحوم الحمراء كلها تتمحور حول الأعلاف فأسعارها المرتفعة تدفع المربين للعزوف عن التربية، مطالباً بوجوب إنصاف اللحامين برفع أسعار اللحوم وفقاً للواقع وخصوصاً أن أسعارها في صالات السورية تتجاوز التسعيرة المسموح للحامين بالبيع بها، فكيلوغرام هبرة الغنم يسمح للحام ببيعه بسعر ٩ آلاف ليرة على حين أن واقعه يصل إلى ١٤ ألف ويسمح للسورية والتجارة ببيعه للمستهلك بحوالى ١٣ ألف ليرة، ما يضطر اللحامين للمخالفة في السعر وبيعه وفق واقعه الذي يصل إلى ١٤ ألف ليرة وأكثر، وموضحاً أن صالات السورية للتجارة أصبحت تسيطر على أكثر من ٦٠ بالمئة من سوق اللحوم في العاصمة.